

## وزارة التجارة والصناعة

( الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية )

### قرار وزارى رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٧ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٨

### رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولوائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ وتعديلاته

بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال

لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرف التجارية لمحافظة الدقهلية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠١٧/١٠/١٨

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/١٢/١٨ ؛

## قرر :

**مادة ١ -** اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٨ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٣٢٣٣١٨١ ج (فقط ثلاثة وعشرون مليوناً ومائتان وثلاثة وثلاثون ألفاً ومائة وواحد وثمانون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٠٥٢٣٩٧٨ ج (فقط عشرون مليوناً وخمسمائة وثلاثة وعشرون ألفاً وتسعمائة وثمانية وسبعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٢٧٠٩٢٠٣ ج (فقط مليونان وسبعمائة وتسعة آلاف ومائتان وثلاثة جنيهاً لا غير) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٥/١٢/٢٠١٧

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد